

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - حددت رسوم الجمارك المتنفس تحصيلها على الوارد من الأصناف
المينة بعد على الوجه الآتي :

(أ) ٨ في المائة من القيمة على الفحم الحجري وفحم الخشب والمازوت
والثيران والأبقار والخرفان والمعيز وكذلك على لحوم تلك الحيوانات
الطيرية (الطاواه) منها والمثلجة والمبردة ؛

(ب) ١٠ في المائة من القيمة على الأخشاب ماعدا خشب الوقود ؛

(ج) ١٥ في المائة من القيمة على البترول والزيت المعدني الذي يستعمل
لتزييت الآلات .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم وي العمل به بمجرد نشره
في الجريدة الرسمية ما

صدر براسن عاليين في ٢٠ رجب سنة ١٤٢٩ (١٩٢١ مارس سنة ١٩٢١)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

وزير المالية	رئيس مجلس الوزراء
استغاثة صدقى	عدل يكنى

مرسوم

بتقرير رسم على أنواع زيت البترول المصري

نحو سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يحصل رسم على أنواع زيت البترول المصري ماعدا الكيروزين
(بترول الاستباح) على الوجه الآتي وذلك ابتداء من تاريخ صدور هذا
المرسوم :

١١ في المائة من القيمة عن البترول (روح البترول) وعلى الزيوت التي
تستعمل لتزييت الآلات ؛

٤ في المائة من القيمة عن المازوت وبجميع المستخرجات الأخرى .

مادة ٢ - تتحقق الرسوم وينسب دفعها عند خروج الزيوت من محل
النفط .

ويعتبر مادة مهزبة ما يوجد من أنواع زيت البترول خارج سهل التكثير
ولم يكن قد سقطت عنه الرسوم وبضبطه وبتصادر بلهفة الحكومة مع عدم
الأخلاق بوجوب قيام الخالق بدفع الرسم .

مادة ٣ - الزيوت التي تستعمل وفواد في معامل التكثير فتحتها تدفع
رسوم عنها على أقساط شهرية بحسب ما يقره وزيراً مختصاً

ما حق ٢ - كشف بالقوانين والأوامر العالية والمراسيم التي ألغى جزء منها

نحو القانون أو الأمر العالى أو المرسوم	الجزء الذى ألغى	الخصوص	المادة
١٨٧٩ مارس سنة ١٩٢١	١١٦٣ - ٦٣٦٥	أشغال البريد المائية	١
١٨٨٦ مارس >	٢٢٢	طرود البرستة	٢
١٨٨٦ مارس >	٣٦٣	تحصيل الأوراق ذات القيمة	٣
١٨٩٤ ديسمبر >	٣٦٣	ضرر القفرد والراسيات ذات النسبة	٤
١٩١٥ يوليه >	١٩١٥	أوراق البرستة	٥

قانون نمرة ١١ لسنة ١٩٢١

بامتداد أجل المحاكم المختلطة لغاية أول مايو سنة ١٩٢١
بالنسبة للرعايا الهولانديين

نحو سلطان مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبالخصوص على المادة ٤
من الباب الثالث ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم السلطاني الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٠
القاضى بعد أجل المحاكم المختلطة لغاية ستة أشهر ابتداء من أول نوفمبر
سنة ١٩٢٠ مع ما به من القيد الخاص بالرعايا الهولانديين ؛

وبما أن حكومة هولاندا وافقت على هذا الامتداد مع سريان مفعوله
من أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المقاومة، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يصرىدة أجل المحاكم المختلطة المصرية بالنسبة للرعايا الهولانديين
لغاية المدة المبينة بالمرسوم السابق الذي مع سريان مفعول ذلك ابتداء من
أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ ؛

مادة ٢ - على وزير المقاومة تنفيذ مرسومنا هذا

صدر براسن عاليين في ٢٧ مارس سنة ١٩٢١

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

وزير المقاومة	رئيس مجلس الوزراء
عبد الفتاح بمحى	عدل يكنى

مرسوم

بزيادة رسم الجمارك على بعض الأصناف

نحو سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩٠٥ وعلى المرسوم الصادر
في ٢٠ أغسطس سنة ١٩١٥ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛